07 NOV 1999
شراء
١٢١٢٢
مكتبة البنين
قسم الدوريات

مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العدد الحادي والعشرون

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

موقف تركيا
من قيام دولة « إسرائيل »

د. عوني عبد الرحمن السبعاوي

أستاذ مساعد قسم التاريخ - كلية التربية
جامعة الموصل

مدخل :

حينما كانت فلسطين جزءا من الدولة العثمانية حاولت الحركة الصهيونية الحصول على تسهيلات من تلك الدولة بشأن الاستيطان اليهودي هناك . وكانت أبرز هذه المحاولات محاولة ثيودور هرتزل T.Herzel مؤسس الحركة الصهيونية لدى السلطان عبد الحميد الثاني ، إذ حاول اغراءه بشتى السبل لحمله على قبول استيطان اليهود في فلسطين ، إلا أن السلطان رفض ذلك رفضا قاطعا[1] . وكان ذلك أحد أسباب الاطاحة به وعزله عام ١٩٠٩ ، إذ تعاون اليهود في تركيا مع حزب الاتحاد والترقي في تحقيق ذلك . وكان من نتائجه تزايد هجرة اليهود إلى فلسطين ، حيث ارتفع عددهم هناك من ٦٠٠ر١٠ يهودي في عام ١٨٥٦ إلى قرابة ٦٠ ألف يهودي عام ١٩١٣[2] كما تزامنت الهجرة اليهودية مع بدايات اليقظة القومية للعرب ، فقد عدّ عرب فلسطين ذلك بمثابة تحد كبير لكيانهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي .. مما حملهم على مقاومة هذه الهجرة بكل السبل والوسائل المتاحة ، منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين للدفاع عن حقوقهم ووجودهم ، إذ أدت الطبيعة الاستيطانية للهجرة اليهودية إلى تهديد الفلاح الفلسطيني في أرضه . وانقطاع مورد عيشه ، وإلى اشتداد المنافسة اليهودية للحرفيين والمتعلمين والتجار الفلسطينيين في المدن[3] .

وأصبحت فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى جزءا من المناطق التي احتلتها بريطانيا بموجب معاهدة " سايكس بيكو " الموقعة بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٦ . وزالت السيادة التركية على فلسطين بمقتضى معاهدة " لوزان " التي أبرمتها تركيا الحديثة مع الحلفاء في عام ١٩٢٣ . ووضعت تحت الانتدا البريطاني ، وسبق ذلك وعد بلفور الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ الخاص بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

وقد قاوم الفلسطينيون الاحتلال البريطاني والاستيطان الصهيوني بكافة الوسائل المتاحة لهم ، وخاضوا العديد من الثورات والانتفاضات ، كان من أبرزها ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ التي اضطرت بريطانيا في مقاومتها إلى الاستعانة بالأسطول وسلاح الطيران واستدعاء الاحتياطي[٤] .

تركيا ومشاريع تقسيم فلسطين

بعد نشوب الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦ ، حاولت بريطانيا من خلال عصبة الأمم عام ١٩٣٧ تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء ، تتألف من دولة عربية وأخرى يهودية ، وابقاء المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والدينية الخاصة تحت الانتداب البريطاني[٥] ، تسهيلاً لحكمها فلسطين ، والحفاظ على مصالحها الحيوية ، ومحاولة احتواء المقاومة الفلسطينية ، وتحقيق المطامع الصهيونية على أرض فلسطين.

وقد وافقت الحركة الصهيونية على هذا التقسيم ، في حين عارضه الفلسطينيون، وصعدوا من ثورتهم ، مما أدى إلى اخفاق هذا المشروع[٦] وفي الوقت نفسه حث العراق الحكومة التركية على تقديم مذكرة رباعية ترفعها دول حلف سعد آباد[٧] ، المتكونة من كل من العراق وتركيا وإيران وافغانستان إلى مجلس عصبة الأمم تتضمن استنكار تقسيم فلسطين ، وتأييد حق الفلسطينيين في أرضهم ووطنهم[٨] .

وقد وافقت تركيا على مقاومة أي قرار للجنة التي شكلت في عصبة الأمم ، والعمل مع الدول الأخرى لمناقشة ذلك ، ورفض التقسيم وانقاذ فلسطين من المحنة التي سبقت إليها[٩] .

لكن على صعيد الواقع لم تتخذ تركيا أي اجراء رسمي حول هذه القضية ، بل حاولت استغلالها من أجل تحقيق مطامعها الإقليمية في الاسكندرونة التي كانت تتهيأ للاستحواذ عليها بتواطؤ فرنسا وبريطانيا ، فقد صرح الرئيس التركي مصطفى كمال اتاتورك في المجلس الوطني التركي الكبير قائلا « إن الجرح الذي أوجدته انكلترا في قلب الإسلام بسبب تقسيم فلسطين شعرنا به نحن الأتراك قبل أن يشعر به العرب في الاسكندرونة »[١٠] .

وخلال عقد الاجتماع الثاني لدول حلف سعد آباد في طهران في ١٤ أيلول ١٩٣٨ برئاسة وزير الخارجية الايراني " مظفر اعلم " وعضوية كل من وزير الخارجية التركي "توفيق رشدي آرامس " ووزير الخارجية العراقي " توفيق السويدي " والوزير المفوض الأفغاني " محمد خان " نيابة عن وزير الخارجية الأفغاني ، درس المجتمعون تطورات القضية الفلسطينية ، ولاسيما تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، واظهروا انسجاماً واتفاقاً ازاء القضايا المطروحة ، وأبدوا ضرورة صيانة المصالح المشروعة لعرب فلسطين، وعدم السماح بهجرة اليهود إلى البلدان الموقعة على معاهدة الحلف ، والاحتفاظ باليهود المقيمين في بلادهم ، ومنعهم من الالتحاق بيهود فلسطين[١١] . ولوحظ خلال هذا الاجتماع تعاطفاً تركياً أكثر من ذي قبل تجاه القضية الفلسطينية ومساندة عرب فلسطين[١٢] .

وقد تواصلت المحاولات العراقية لحمل تركيا على اتخاذ مواقف أكثر قوة ووضوحاً تحفظ حقوق الشعب العربي الفلسطيني على أرضه ووطنه ، ولكن دون جدوى ، فخلال محادثاته مع وزير الخارجية التركية توفيق رشدي آرامس في ٥ آيار ١٩٣٩ قال وزير العراق المفوض لدى أنقرة ناجي شوكت أنه يعتقد أن الحكومة التركية تميل لمؤازرة القضية الفلسطينية ، ولكنها ترى من المفيد ايجاد وسيلة تقرّب بين وجهتي النظر

العراقية والبريطانية حول هذه القضية ، وتوصي بضرورة التروي وكتمان الأمر [١٣] .

وازاء عجز بريطانيا في اعقاب الحرب العالمية الثانية عن اقرار السلام في فلسطين، والايفاء بتعهداتها للفلسطينيين الذين اوقفوا ثورتهم عشية الحرب . عمدت إلى اشراك الولايات المتحدة الأمريكية معها في تأليف لجنة امريكية بريطانية لبحث المشكلة ، وعرض مقترحاتها بهذا الشأن ، ولم تأت هذه اللجنة بحلول ترضي الأطراف المعنية ، مما اضطر بريطانيا إلى احالة القضية على هيئة الأمم المتحدة . وبذلك خرجت القضية الفلسطينية من إطارها المحلي الإقليمي إلى الاطار الدولي الذي كان مهيئاً لتأييد أطماع الحركة الصهيونية في تقسيم فلسطين واقامة دولة " اسرائيل " ، وبخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي توجهت أنظار الحركة الصهيونية إليها ، بعد بروزها قوة عظمى اعقاب الحرب العالمية الثانية .

ولأجل حمل تركيا على تأييد حق الشعب العربي الفلسطيني في أثناء مناقشة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ، للرد على خصومه السياسيين في العراق وأقطار المشرق العربي ، اقترح رئيس مجلس الأعيان العراقي نوري السعيد خلال مباحثاته مع المسؤولين الاتراك بصدد عقد المعاهدة العراقية - التركية عام ١٩٤٦ ادخال نص في هذه المعاهدة يشير إلى القضية الفلسطينية . ويعبّر عن موقف ودي من جانب تركيا نحو هذه القضية ، لكن الأتراك رفضوا ذلك المقترح لخشيتهم من آثاره السلبية المحتملة على الرأي العام اليهودي ، وطلبوا من نوري السعيد مقابلة السفير الأمريكي في أنقرة والتباحث معه بهذا الشأن وقد نصح الأخير السعيد بأن يكتفي بوعد خاص من الأتراك يتضمن عطفهم فقط [١٤] .

وفي هذا السياق أشار السكرتير العام لوزارة الخارجية التركي فريدون جمال اركين إلى أن نوري السعيد طلب من الحكومة التركية تزويده بكتاب سري يتضمن وعداً بتأييد تركيا للعراق في قضية فلسطين ، إلا أن الحكومة التركية رفضت ذلك رفضا قاطعا ، وأوضحت أنها لا ترفض الدخول في اتفاق سري فقط بل أن تركيا لن تتدخل في قضية فلسطين التي لا تهمها مباشرة ، وأنها وخاصة في تلك الظروف المضطربة

يجب أن لا تفعل شيئا يؤدي إلى نفور الرأي العام الأمريكي[١٥] . الذي كانت تركيا تطمح لكسبه إلى جانبها لأجل دفع الحكومة الأمريكية لتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية إليها لتمكينها من الوقوف في وجه التهديدات السوفيتية بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ، وهذا ما تحقق فيما بعد بموجب " مبدأ ترومان " عام ١٩٤٧ .

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيسان ١٩٤٧تشكيل لجنة خاصة لدراسة القضية الفلسطينية ورفع توصياتها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الثانية في آب ١٩٤٧ . وقد قدمت اللجنة مشروعين احدهما عرف بـ " مشروع الأغلبية " الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين ، عربية ويهودية ، وتكوين اتحاد اقتصادي بينهما ، ونص المشروع الثاني الذي عرف بـ " مشروع الأقلية " على إنشاء دول فيدرالية مستقلة في فلسطين تضم قطاعين ، أحدهما عربي والآخر يهودي وتكون القدس عاصمة لها ، وإلى جانب هذين المشروعين طرحت الأقطار العربية مشروعا ثالثا يقضي بانشاء حكومة مركزية واحدة تتولى مؤقتا إدارة كل فلسطين ، على أن يتم الجلاء البريطاني عنها بعد سنة واحدة من قيام هذه الحكومة ، يعقبها اجراء انتخابات عامة لجمعية تأسيسية تتولى وضع دستور للبلاد على أساس وحدتها المستقلة[١٦] .

وجدت تركيا نفسها في حرج شديد من اتخاذ قرار محدد ازاء المشروعات المطروحة يرضي الأطراف العربية التي تحاول تحسين علاقاتها معها تمهيدا لادخالها في مشروعات تحالف ضد الاتحاد السوفيتي من جهة ، وعدم اثارة الدول الغربية والحركة الصهيونية التي تربطها معها علاقات متطورة من جهة أخرى .

وللخروج من هذا المأزق قام نائب السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية فؤاد جارم Fuet Carim بالاتصال بالسفير البريطاني في أنقرة في ٢٢ نيسان ١٩٤٧ ، موضحا له الصعوبات التي ستعترض تركيا في الاجتماع القادم للجمعية العامة الخاص بالمقترحات المطروحة حول القضية الفلسطينية وقال أن الهدف الثابت للحكومة التركية هو أن تكون سياستها منسجمة مع السياسة البريطانية التي شجعت تركيا على تحسين علاقاتها مع جيرانها العرب ، ومن المحتمل أن تشهد الاجتماعات مناقشات حادة ،

ويصبح الممثلون الأتراك في موقف صعب . وطلب المسؤول التركي من السفير البريطاني الاستفسار من حكومته حول ما يمكن أن تتخذه تركيا من مواقف[١٧] .

جاء الرد البريطاني على الاستفسار التركي في ٢٥ نيسان ١٩٤٧ مؤيدا المعضلة التركية في اتخاذ موقف محدد ازاء هذه القضية ، وطلبت وزارة الخارجية البريطانية من الحكومة التركية أن يكون مندوبها على اتصال دائم مع مندوب بريطانيا في هيئة الأمم المتحدة[١٨] .

لكن عندما طرحت مشروعات حل القضية الفلسطينية الثلاثة المشار إليها في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٧ أعلنت تركيا موقفها الرافض لمبدأ الوطن القومي لليهود في فلسطين ، وصوتت لصالح كل من المشروع العربي ومشروع الأقلية ، فيما صوتت ضد مشروع الأغلبية " مشروع التقسيم "[١٩] .

وعلق وزير الخارجية التركية نجم الدين صادق على هذا الاجراء التركي بقوله «لقد صوتنا ضد التقسيم ، وأردنا بذلك افهام اصدقاءنا بأن ذلك القرار كان غير قابل للتنفيذ»[٢٠] .

وتناولت صحيفة " جمهوريت " التركية ابعاد هذا الموقف التركي وتأثيره في العلاقات العربية التركية قائلة " إن الجهود التي تبذلها دول العالم لحل القضية الفلسطينية لم تكن مرضية ، وإن موقف تركيا من الدول العربية في هذه الظروف الحالكة لجدير بالاجلال والتقدير ، إن تركيا هي مصدر أمل للدول العربية في قضاياها العادلة[٢١] .

حظي هذا الموقف التركي باستحسان الرأي العام العربي ، كما عبّر عن ذلك رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي في البرقية التي بعث بها إلى نظيره التركي عصمت اينونو قائلا فيها « إن هذا الموقف البنّاء من قبل تركيا في تأييد قضايا العرب بعد حقبة جديدة في تطور العلاقات العربية التركية ولاشك أن تركيا تشاركنا الرأي في أن الخطر الاستعماري العالمي يحدد الدول المحبة للسلام »[٢٢] .

إن تصويت تركيا ضد قرار التقسيم خلافا لرغبة بريطانيا والولايات المتحدة

الأمريكية يعد أمرا مثيرا للاهتمام ، ولعل ذلك يعزي إلى الضغط السوفيتي على تركيا في المطالبة ببعض الأقاليم التركية والمشاركة في حماية المضائق التركية ، وتأييده لقرار التقسم وإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين ، مما ولّد مخاوف كبيرة داخل تركيا انعكست اصداؤها في الصحافة التركية ، حيث أظهرت المقالات الرئيسية فيها قاطبة ترديد ذكر الأخطار الناجمة عن إقامة دولة يهودية يؤيدها السوفيت ، وأنه إذا ما نالت هذه الدولة استقلالها فما الذي يمنعها من أن تقيم علاقات وصلات حميمة مع الاتحاد السوفيتي ، فتهدد تركيا من الجنوب ، وقالت صحيفة " جمهوريت " التركية « إن دولة (إسرائيل) ستكون بلا شك متأثرة إلى حد بعيد بالعناصر اليسارية التي تسيطر على اقتصادياتها » . كما عبّر المعلق السياسي في الإذاعة التركية بصراحة عن قلق تركيا من خطر إقامة الدولة الصهيونية وجعلها أداة بيد الاتحاد السوفيتي يحركها كما يشاء ضد المصالح الغربية بوه عام وضد أمن تركيا بوجه خاص قائلا « إنه إذا ما تحقق ذلك فسيشكل خطرا على العالم ، ولاسيما بعد أن ثبت وجود عناصر شيوعية متطرفة بين يهود فلسطين تضم أخصائيين وخبراء في الشؤون العسكرية »[٢٣] .

وبدأ هذا التصور جليا أيضا في مباحثات الوزير المفوض العراقي في أنقرة مع وزير الخارجية التركي ومع السكرتير العام لوزارة الخارجية التركي ومع بعض أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير والشخصيات السياسية المرموقة . . وأظهر بعضهم تشاؤمه من النصر الوقتي الذي حققته العصابات الصهيونية في فلسطين وتقاعس الحكومات العربية عند التدخل بصورة فعلية بقواتها العسكرية لنصرة اخوانهم عرب فلسطين[٢٤]

كان من نتائج ضعف بريطانيا واحسار دورها العالمي المؤثر في السياسة الدولية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية ، أن اتجهت الحركة الصهيونية صوب الأخيرة بكل ثقلها . وكانت فترة الحرب كافية لكي تؤكد الصهيونية نفوذها في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتمارس ضغطا قويا داخل المؤسسات الأمريكية السياسية والاقتصادية والثقافية . . وتدعم فكرة إنشاء الدولة

الصهيونية على أرض فلسطين .

بدأ الرئيس الامريكي هاري ترومان منذ عام ١٩٤٦ يتخذ مواقف مناصرة للصهيونية ، مؤكدا ضرورة هجرة أعداد متزايدة من اليهود إلى فلسطين ، ومشجعا تقديم مساعدات مالية كبيرة للجاليات اليهودية عدّها بمثابة عمل خيري معفى من الضرائب التي تخضع لها رؤوس الأموال الكبيرة ، فأصبحت الحركة الصهيونية منذ ذلك الوقت ترتبط بالنظام الرأسمالي الأمريكي ، وتجد فيه مجال نموها الطبيعي[٢٥] .

وتواترت الأحداث بعد ذلك في فلسطين بالشكل المعروف ، وأدى التواطؤ البريطاني مع الحركة الصهيونية إلى انشاء دولة إسرائيل في عشية انسحاب بريطانيا من فلسطين في ١٥ آيار ١٩٤٨ ، ونسبت على أثر ذلك الحرب بين العرب وإسرائيل ، والتي انتهت باخفاق العرب في القضاء على هذا الكيان المصطنع الذي أصبح يتحكم في مناطق واسعة من فلسطين ، يقع الكثير منها ضمن الحدود التي عينها مشروع التقسيم آنف الذكر للدولة العربية ، ونزوح أعداد كبيرة من الفلسطينيين عن ديارهم .

وتم عرض القضية مرة أخرى على الأمم المتحدة التي أوفدت الكونت برنادوت Count Bernedot الوسيط العام إلى فلسطين المحتلة في خريف عام ١٩٤٨ ، وقدّم تقريرا إلى الأمم المتحدة أكد فيه أن عرب فلسطين لم يغادروا ديارهم طوعا واختيارا ، وإنما غادروها نتيجة أعمال العنف والارهاب التي ارتكبتها السلطات الصهيونية ضدهم ، وأن قضية فلسطين لا يمكن حلها إلا بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم المغتصبة . وفي ضوء هذا التقرير اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المرقم (١٩٤-٣) في ١١ كانون الأول ١٩٤٨ بتأليف لجنة التوفيق الثلاثية التي ضمت ممثلين عن فرنسا وتركيا * والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد خولت هذه اللجنة صلاحية اتخاذ كل الاجراءات الممكنة لتحقيق تسوية نهائية للمشاكل المعلقة وضمان حماية الأماكن المقدسة وحرية ارتيادها وتسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة ، ودفع تعويض عادل لغير الراغبين في العودة[٢٦] .

وأدت عضوية تركيا في هذه اللجنة إلى حدوث فتور في العلاقات العربية التركية

بسبب معارضة الأقطار العربية تشكيل تلك اللجنة على هذا النحو ، وبدأت هذه الأقطار تنظر إلى تركيا بوصفها عميلا للدول الغربية[٢٧] ، خاصة أن تركيا في هذه اللجنة خضعت للضغوط الأمريكية التي احبطت عمل هذه اللجنة ، ولم تستطع تحقيق أي شيء يذكر لصالح القضية الفلسطينية .

لقد تأرجح الموقف التركي بين التصويت ضد قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، والاعتراف بقيام دولة إسرائيل ، ومناصرة اليهود القاطنين في تركيا لهذا الكيان ، بما في ذلك غض النظر عن هجرة أعداد كبيرة من الشباب اليهود الأتراك إلى فلسطين المحتلة بطرق ملتوية بحيث وصل عددهم إلى أكثر من عشرين ألفا ، وتسريب الأسلحة والأموال إلى هناك[٢٨] ، وترك المخابرات البريدية والبرقية بين تركيا وإسرائيل تعمل كالسابق ، وتشجيع التبادل التجاري ولو بنسب ضئيلة وبطرق خفية ، وابحار بعض البواخر التركية إلى الموانئ الفلسطينية المحتلة والتسامح مع الصحف اليهودية * المؤيدة للصهيونية ، وحملاتها على العرب[٢٩] .

تركيا والاعتراف بدولة إسرائيل

لقد مهدت هذه الأمور وغيرها الطريق أمام تركيا للاقدام على الخطوة القادمة في علاقاتها مع إسرائيل وهي الاعتراف الرسمي المعلن بهذا الكيان ، بعد أن ادركت تركيا أهمية إسرائيل لدى الدوائر الأمريكية والغربية ، وأنه لم يعد يشكل خطرا على أمن تركيا باحتمال تحالفه مع الاتحاد السوفيتي كما كان يعتقد المسؤولون الأتراك في السابق ، فبدأت تركيا بتغيير نظرتها وتوجه سياستها تجاه إسرائيل ، وهذا ما حمل وزير الخارجية التركي نجم الدين صادق إلى الادلاء بحديث لوكالة أنباء الأناضول التركية في ٨ شباط ١٩٤٩ جاء فيه « إن إسرائيل أصبحت حقيقة ، وقد اعترفت بها أكثر من ثلاثين دولة » ، وأضاف في معرض حديثه عن مباحثات الهدنة الخاصة بانهاء الحرب بين الأقطار العربية وإسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٤٩ « إن الممثلين العرب يجرون مباحثات مع ممثلي (إسرائيل) ، أما فيما يتعلق بتركيا فإننا لكي نتمكن من القيام

بواجبنا في لجنة التوفيق بشكل أفضل وجدنا أن عدم تغييرنا لموقفنا الحالي سيكون أكثر فائدة » ، ورداً على سؤال حول هجرة اليهود الاتراك إلى فلسطين المحتلة والعلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل ، اجاب الوزير التركي بالقول : « إن اليهود أحرار في الذهاب اينما شاؤوا ، وإن البواخر التركية أيضا تستطيع أن تذهب إلى موانئ فلسطين » . وختم الوزير التركي حديثه بتأكيد الأنباء الواردة حول اعتزام تركيا الاعتراف بـ « إسرائيل » قائلاً : « إن الحكومة التركية ستعترف بحكومة إسرائيل بعد انتهاء مهمة لجنة التوفيق »[٣٠] .

وعلقت الصحافة التركية على هذه التصريحات للمسؤول التركي مؤيدة ما جاء في مضمونها ، ولاسيما اعتزام تركيا الاعتراف بإسرائيل ، فصحيفة « اولوس » الناطقة بلسان « حزب الشعب الجمهوري » الحاكم كتبت تقول : « يجب على تركيا أن تبحث موضوع الاعتراف بـ (إسرائيل) » ، أما صحيفة « حريت » التركية ، فأكدت بقولها « إن مصلحة تركيا تقتضي الاعتراف بإسرائيل ، ولاشك في أن الأخيرة ليست ببعيدة عن حدودنا »[٣١] .

ثم جاء القرار التركي المتوقع حينما أعلنت تركيا مساء يوم ٢٨ آذار ١٩٤٩ اعترافها بإسرائيل اعترافاً « واقعياً De Facto » . لتصبح أول دولة إسلامية تعترف بشرعية إسرائيل ، وتقيم علاقات دبلوماسية معها .

وقد رحبت الصحافة التركية بهذه الخطوة ، كما رحبت بوصول وفد إسرائيلي لاجراء مفاوضات تجارية مع الجانب التركي ، تستهدف تنمية العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل[٣٢] .

وعلى أثر ذلك قابل رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية المعتمدون لدى انقرة السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية للاستفسار منه عن فحوى الاعتراف التركي بإسرائيل ، فأبلغهم أن الحكومة التركية اعترفت بإسرائيل كأمر واقع[٣٣] ، وهذا النوع من الاعتراف أضعف من الاعتراف الآخر المعروف بالاعتراف القانوني De Jure إذ أن الاعتراف الثاني هو اعتراف قوي صريح ومباشر[٣٤] .

ولتبرير هذا القرار الذي اقدمت على اتخاذه الحكومة التركية قال المسؤول التركي « إن الحكومة التركية وقفت حتى الآن بجانب العرب الذين فاوضوا الصهاينة ولا تزال تعطف على قضيتهم ، وتأمل أن لا يؤثر هذا الاعتراف في العلاقات القائمة معهم . . »[٣٥] .

ولتنفيذ إجراءات إقامة العلاقات الدبلوماسية تبودلت الرسائل بين تركيا وإسرائيل، وتقرر أن يكون التمثيل الدبلوماسي بينهما بدرجة وزير مفوض ، وفي ١٦ تشرين الأول ١٩٤٩ عيّن " فيكتور اليعزر " قنصلا عاما لإسرائيل في تركيا . كما عيّن " الياهو ساسون " مدير دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الإسرائيلية وزيراً مفوضاً لإسرائيل في أنقرة[٣٦] .

وقدم " ساسون " أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو في ٩ كانون الثاني ١٩٥٠ بحضور كل من وزير الخارجية التركية وسكرتير عام وزارة الخارجية التركية ، وفي اليوم التالي زار المسؤول الإسرائيلي ضريح أتاتورك ووضع عليه أكليلا من الزهور ، وعقد مؤتمرا صحفيا أشاد فيه بالعلاقات القائمة بين تركيا وإسرائيل ، وامتدح موقف تركيا في هيئة الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية قائلا « لقد سررنا بالخطة التي سارت عليها تركيا في هيئة الأمم المتحدة ، وللسياسة الواقعية التي التزمتها عند عرض القضية » ، وأعرب عن أمله في أن تلعب تركيا دورا مهما في تحقيق ما أسماه بالأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط[٣٧] .

وخلال افتتاحه دورة المجلس الوطني التركي الكبير ألقى رئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو خطابا أشاد فيه بتبادل التمثيل الدبلوماسي بين تركيا وإسرائيل ، وقال أنه يأمل في أن تكون إسرائيل عنصر أمن واستقرار في منطقة الشرق الأوسط[٣٨] . دون أن يوضح كيف يمكن لدولة عنصرية قامت على حراب الأجنبي المستعمر ، وفرضت على شعب جرى تشريده من أرضه ووطنه دون ذنب اقترفه ، وتسعى للعدوان والتوسع وفرض هيمنتها على العرب أن تكون عنصر أمن واستقرار في المنطقة .

كان لاعتراف تركيا باسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها أثره السلبي العميق

في العلاقات العربية التركية ، إذ وجّه هذا الاعتراف ضربة شديدة لتلك العلاقات ، وعدّ العرب تلك الخطوة برهانا على عزم تركيا هجر الشرق العربي المسلم[٣٩] . وقد حاولت تركيا وفي جميع اتصالاتها مع الأقطار العربية تقديم شتى التبريرات حول ما اقدمت عليه ، والتي لم تكن في جملتها معقولة ، ومن هذه التبريرات التي طرحت آنذاك أن إسرائيل الدولة القائمة على أسس دينية ستبقى ضمن الحدود السياسية التي حددتها لها الأمم المتحدة ، ومنها أيضا أن مصالحة سيتم التوصل إليها بين إسرائيل والأقطار العربية المجاورة ، ولهذه الأسباب ولغيرها اعترفت تركيا بدولة إسرائيل[٤٠] . كما قامت صحيفة " اولوس " المتحدثة باسم حزب الشعب الجمهوري التركي الحاكم والصحف التركية الأخرى بنشر العديد من المقالات لتبرير ذلك الاجراء التركي ، ومحاولة تخفيف ما علق بنفوس العرب من امتعاض واضح بسبب ذلك الاعتراف ، ونتيجة ما لاحظته الأوساط السياسية والصحفية في تركيا من اهمال الصحافة والرأي العام في الوطن العربي الاهتمام به والتعليق عليه[٤١] .

لقد جاء الاعتراف التركي بإسرائيل مدفوعا بجملة اعتبارات أساسية ، فقد كانت تركيا تسعى لتوثيق علاقاتها بدول المعسكر الغربي ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، للحصول على مساعدات عسكرية ومالية ودعم سياسي من دول حلف شمال الأطلسي . لمواجهة التهديدات السوفيتية ضدها ، وكان هذا سببا جوهريا في إقدام تركيا على الاعتراف بإسرائيل وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها ، بعد أن أدركت أن إنشاء إسرائيل يقع ضمن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية وتطور مصالحها السياسية والاقتصادية ، وهذا ما حمل الصحافة التركية على الربط بين اعلان اعتراف تركيا بإسرائيل وبين سفر وزير الخارجية التركية نجم الدين صادق إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير العلاقات الثنائية والحصول على الدعم المادي والسياسي ، وقالت أن لذلك أثرا مهما في تسهيل مهمته[٤٢] .

وعلى أساس هذا التصور فان تركيا في سياستها هذه انطلقت من مصالح واعتبارات ذاتية بحتة للحصول على الدعم الأمريكي والغربي ، وهذا ما عبّرت عنه صحيفة " اولوس " في ٢ نيسان ١٩٤٩ عندما قالت « الحق أن تركيا سائرة في هذه

القضية كما في جميع القضايا الأخرى على السياسة الواقعية ، فلا هدف لها سوى مصالحها الخاصة بها ، ولا يشغل بالها غير المخاطر التي تجابهها ، أما كونها مدركة أخطار الصهيونية وعواقبها وتعقداتها فذلك أمر مفروغ منه ، ولكنها ترى أن التيار بجانب اليهود جارف وان في مقاومته وازعاج أمريكا واليهود معا ضررا لا تريد أن يصيبها منه شيء »[٤٣] .

إن تركيا في اجراءاتها تلك لم تعر أي اهتمام للمشاعر العربية والإسلامية فعندما برزت القضية الفلسطينية لم تكن تركيا تشجع الحركة الصهيونية وعارضت تقسيم فلسطين ، ولكنها عندما رأت أن مصلحتها تتطلب قبول الأمر الواقع المفروض لم تتردد في تأييد قيام دولة إسرائيل والاعتراف بها وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها .

كما رأت تركيا من خلال اعترافها بإسرائيل وإقامة العلاقات الدبلوماسية أن تنشط اقتصادها وتجارتها مع هذا الكيان ، بحكم توافر عوامل التكامل والتقارب الجغرافي بينهما ، في حين لم تكن اقتصاديات الأقطار العربية وتركيا في ذلك الوقت لتكمل احداهما الأخرى ، إضافة إلى أن تجارة تركيا الخارجية مع هذه الأقطار لم تكن ذات أهمية لتركيا ، إذ تشير المعلومات إلى أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأقطار العربية وتركيا خلال الأربعينيات كانت تمر بمرحلة ركود نسبي ، ولم يكن هناك سوى التبادل التجاري المحدود الذي يعتقد أنه كان في حقول المواد الزراعية والحيوانية، إذ أنه لم يتبين وجود أي نشاط أو علاقات في حقول استيراد المواد الصناعية أو تبادل الخبرات أو الاستشارات أو السياحة على نطاق معقول ، إضافة إلى فقدان التعاون في قطاع التعهدات والبنوك والتأمين اللهم إلا في وجود مؤسسة مصرفية تحمل اسم " البنك العثماني " ظل اسمها متداولا في بعض الأقطار العربية حتى أواخر الستينيات ، وكانت من التابعية البريطانية[٤٤] . لذلك لم تعر تركيا اهتمامها للسوق العربية ، بل اتجهت ناحية السوق الصهيونية ، وكان ذلك أحد أسباب اعتراف تركيا بإسرائيل ، وهذا ما أكده وزير التجارة والاقتصاد التركي " جميل سعيد بارلاس " في حديثه لمراسل وكالة " بالكور " اليهودية في ١٩ شباط ١٩٤٩ ، إذ قال « إن كلاً من تركيا وإسرائيل تتم احداهما الأخرى ، من وجهة النظر التجارية ، فبينما تستورد تركيا من إسرائيل

المنتوجات الصناعية على نطاق واسع فان إسرائيل تكون مهمتها استيراد المواد الخام على الأخص من تركيا »[٤٥] .

وقد رأت إسرائيل أيضاً في تركيا سوقاً رائجة لتصريف بضائعها المصنعة ، ومصدراً مهماً للحصول على المواد الخام والمنتجات الغذائية ، وفتح منفذ آخر امام إسرائيل لأرخاء قبضة الحظر الاقتصادي العربي المفروضة عليها ، وتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بينها وبين تركيا[٤٦] .

وأصبحت تركيا بذلك وحتى نهاية الخمسينيات الدولة الآسيوية الوحيدة التي تقيم علاقات تجارية طبيعية مع إسرائيل[٤٧] .

لقد أدى الاعتراف التركي بإسرائيل وإقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين الدولتين إلى تزايد هجرة اليهود الاتراك إلى إسرائيل ، وسمحت الحكومة التركية بانشاء مكتب في اسطنبول لرعاية جميع المسائل المتعلقة بهجرة يهود تركيا إلى إسرائيل ، إذ هاجر نحو أكثر من نصف اليهود الأتراك إلى إسرائيل والامريكيتين الشمالية والجنوبية ، وبعض الدول الأوربية ، ولم تهتم تركيا بذلك ، لأن أغلب هؤلاء المهاجرين كانوا من الطبقات الفقيرة في أزمير واسطنبول[٤٨] .

ويعزو أحد الباحثين الاتراك أسباب تغير موقف تركيا تجاه القضية الفلسطينية والاعتراف بدولة إسرائيل إلا أن الدوائر الحاكمة في تركيا أخذت تتطلع للحصول على مساعدات عسكرية ودعم سياسي من دول حلف شمال الاطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف بوجه التهديدات السوفيتية لتركيا . وكانوا على استعداد لتقديم أية تضحيات مهما بلغ ثمنها من أجل الدخول في التحالفات الغربية ، كما أن العديد من الأتراك كانوا يعتقدون أن الارتباط بالغرب يرادف موضوعه (التقدم الحضاري) ، وإن إسرائيل هي بوابة الدخول التركية إلى الحضارة الغربية[٤٩] .

وعزز مجيء الحزب الديمقراطي التركي إلى الحكم في آيار ١٩٥٠ مكانة تركيا في النظام الرأسمالي العالمي ، وشكل نقلة نوعية في علاقاتها مع الدول الغربية ، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية[٥٠] .

وعلى هذا الأساس لم يطرأ أي تغيير في سياسة تركيا تجاه إسرائيل ، بل على العكس من ذلك شهدت العلاقات التركية - الإسرائيلية تطورات مهمة على المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والثقافية . . ، ولم تكن تركيا مهتمة بتقديم أي دعم للعرب في هذه القضية الحيوية التي تعنيهم ، حتى ولو اقتصر الأمر على الجانب المعنوي أو المجاملة الدبلوماسية ، فهي لم تكن ترى آنذاك سوى مصالحها الذاتية البحتة ، دون اعتبار لعوامل الجيرة والدين والتاريخ التي تربط تركيا بالعرب.

وكان الاتراك يعللون مواقفهم تلك بالضغوط الأمريكية وشروط حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، وبالتهديدات السوفيتية لأراضي ومياه تركيا ، وضرورة مجابهته بتلقيها الدعم والاسناد الغربي ، السياسي والاقتصادي والعسكري . . الذي يمر عبر البوابة الإسرائيلية ، الذي تحقق الكثير منه من خلال قبول تركيا في عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٥٢ ، وفي نظرة التعاون الاقتصادي الأوربي Oeec عام ١٩٤٩ وتلقيها مساعدات اقتصادية بعضها على شكل منح لتطوير قدراتها العسكرية ، وكذلك قبول انضمامها إلى المجلس الأوربي عام ١٩٥٢ ، وسعيها للانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة . في حين كان العرب يسعون لاقامة علاقات ودية متوازنة مع تركيا خارج نطاق التكتلات والاحلاف العسكرية الغربية ، يحفظ للعرب حقوقهم الوطنية والقومية ولاسيما حقوق الشعب العربي الفلسطيني .

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر :

انيس صايغ ؛ يوميات هرتزل ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط٢ ، ١٩٧٣ ، ترجمة هلا شعبان صايغ .

خيرية قاسمية ، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ، بيروت ، مركز الأبحاث ، ١٩٧٣ ، بيروت ، مركز الابحاث ، ١٩٧٣ ، ص ٤٢ .

رفيق شاكر النتشة ، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين ، الاردن ، عمان ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٨٤ .

وحول تفاصيل أكثر عن علاقة اليهود بالاتحاديين ودورهم في الاطاحة بالسلطان عبد الحميد ، انظر : خيرية قاسمية ، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ، ص ٤١ .

(٢) كمال المنوفي ، تركيا والصراع العربي الإسرائيلي ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، العدد ٢٣ ، ١٩٧٧ ، ص ٩٣ .

(٣) عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٩٧٣ ، ص ٣٦١ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ص ٣٦٢ - ٣٦٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٣٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٣٣ .

(٧) تم التوقيع على حلف سعد آباد في طهران في ٨ تموز ١٩٣٧ بين الدول الأربع تركيا والعراق وإيران وأفغانستان . وتضمنت بنوده عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الحدود الإقليمية بين الدول الأربع ، وأن تتشاور دول الحلف بشأن المشكلات الدولية المؤثرة على المصالح المشتركة . وعدم تورط أي دولة من دول الحلف مع دولة كبرى ضد احدى دوله . وهذه البنود في حقيقتها لم تكن أكثر من تنظيم للعلاقات بين دول متجاورة تهدف الحفاظ على حدود كل واحدة منها واستشارة بعضها البعض في القضايا المشتركة وعدم اعتداء أي طرف على الطرف الآخر دون الالتزام الجدي بأية مسؤولية دفاعية من أية نوع . كما أن معظم المبادئ والأسس التي نصت عليها بنود الحلف يغلب عليها طابع الشمول والتعميم لتثبيت مبادئ العرف الدولي بصيغ قانونية أكثر وضوحا . وتوافرت عوامل وظروف اقليمية ودولية عقد هذا الحلف فالمسألة الكردية وما كانت تسببه من مشاكل على الحدود المشتركة بين كل من

تركيا وإيران والعراق تطلب من هذه الدول تنسيق جهودها لاتخاذ موقف موحد ازائها . كما أدى تفاقم الظروف الدولية في أوربا الغربية والتوسع الايطالي في افريقيا واحتلال الحبشة عام ١٩٣٦ ، وخشية تركيا من الخطر الايطالي وتهديده لمنطقة شرق البحر المتوسط ، مما دفعها للتحرك السريع لايجاد أسس تفاهم مع الدول المعنية بالحلف لكي تبقى الجبهة الجنوبية لتركيا والقريبة من الخليج العربي منطقة آمنة مستقرة . ولكن لم يكن لهذا الحلف أي دور خلال الحرب العالمية الثانية لأن ولادته كانت ضعيفة . كما أن الدول الداخلة فيه لم تكن من القوة أو القدرة على مجابهة الدول الكبرى ، وعقد آخر اجتماع لدول الحلف عام ١٩٣٩ . للتفاصيل انظر :

1 - Ismail Soyal : 1937 Saadabad Pact, Studies on Turkish - Arab Releations, Istanbul 1988. P. 130-135.

2 - J.C. Hwiwit, Diplomacy in The Near and Middle Eust 1914 - 1965, Vall 11 PP. 214 - 216.

3 - Gecffrey Lewis, Turkey, London 1965. P.117.

(٨) د . ك.و : وثائق البلاط الملكي ٣١١/٩٠٦ ، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى مجلس الوزراء ت/١١/٦ في ١٠ آب ١٩٣٧ .

(٩) د.ك.و : وثائق البلاط الملكي ٣١١/٧٢١ ، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى مجلس الوزراء ت/١/٩/٩ في ١٨ آب ١٩٣٧ .

(١٠) د.ك.و : وثائق البلاط الملكي ٣١١/٧٩١ ، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى مجلس الوزراء ة/٦/٢ في ١٥ أيلول ١٩٣٧ .

(١١) د.ك.و : وثائق البلاط الملكي ة/٢٦/٦ ، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى مجلس الوزراء ة/٦٠/٢ في ١٧ تشرين الأول ١٩٣٨ .

(١٢) وزارة الخارجية العراقية : ش/٧٤٨٥/٦٩٨/٨ ، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية ة/٤٩٦ في ٣٠ أيلول ١٩٣٨ .

(١٣) وزارة الخارجية العراقية : ش/٧٤٨٥/٦٩٨/٩٦ في ١٥ آذار١٩٣٩ .

(١٤) انظر : الوثيقة البريطانية المرقمة F.O.371/52400 والمؤرخة في ١٥ آذار ١٩٤٦ ، المنشورة في ، نجدة فتحي صفوت ، " موقف تركيا من قضية فلسطين " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٥) ، ١٩٨٢ ، ص ٩٠ .

(١٥) انظر : الوثيقة البريطانية المرقمة F.O.371/52400 والمؤرخة في ٢٥ آذار ١٩٤٦ ، المنشورة في ، المصدر نفسه ، ص ٩١ .

(١٦) United Unations Yearbook, 1947-1984, N.Y., 1948. P.245.

(١٧) انظر : الوثيقة البريطانية المرقمة F.O.371/61775 والمؤرخة في ٢٢ نيسان ١٩٤٧ ، المنشورة في ، صفوت ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(١٨) انظر : الوثيقة البريطانية المرقمة F.O.371/61773 والمؤرخة في ٢٥ نيسان ١٩٤٧ ، المنشورة في ، المصدر نفسه ، ص ٩١ .

(١٩) United Nations Yearbook, OP. Cit. P.247.

(٢٠) د.ك.و : وثائق البلاط الملكي ٣١١/٢٧٢٧ ، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية ت/٣/١٨١ في ٣١ آذار ١٩٤٨ .

(٢١) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية (بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٥) ص ٢٧٤ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٢٧٤ .

(٢٣) د.ك.و : وثائق البلاط الملكي ٣١١/٢٧٣٧ ، كتاب المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية ت/٣/٢٣٩ في ٢٦ نيسان ١٩٤٨ .

(٢٤) الوثيقة نفسها .

(٢٥) الصهيونية والعنصرية ، المجلد الثاني ، أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية ٨ - ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٦ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص ص ١١٨ - ١١٩ .

* مثّل تركيا في هذه اللجنة الكاتب التركي المشهور بعدائه للعرب حسين جاهد ياالجبين ، وهو من يهود الدونمة .

(٢٦) United Nations Yearbook, Op. Cit. P.250.

(٢٧) سيم شاكماك ، « موقع تركيا في الحلف الأطلسي ، وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي »، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٥) ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٤ .

(٢٨) وزارة الخارجية : ع/١٠٧٠/٢٣٧/١٣ في ١٥ كانون الأول ١٩٤٨ .

* ركزت الصحف اليهودية الصادرة في تركيا ومنها صحف (شالوم - نجمة الشرق) في حملاتها الإعلامية على تبيان الفوائد التي يمكن لتركيا أن تجنيها ، إذا ما اعترفت بالكيان الصهيوني وتعاونت معها لأن العرب حسب رأي هذه الصحف إن رجحت كفتهم واشتد ساعدهم فانهم لن ينصرفوا عن المطالبة بالاسكندرونة وغيرها من المناطق العربية الموجودة ضمن الأراضي التركية.

انظر : د.ك.و : وثائق البلاط الملكي ٣١١/٢٧٣٧ ، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية ت/٣/٢٤١ في ١٥ آذار ١٩٤٨ .

(٢٩) د.ك.و : وثائق البلاط الملكي ٣١١/٢٧٣٧ ، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية ت/١/٥ في ١٠ شباط ١٩٤٩ .

(٣٠) الوثيقة نفسها .

(٣١) النعيمي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .

(٣٢) وزارة الخارجية العراقية : ع/٦٠/٦٠/١٣/٥٥٣٤ في ٣ نيسان ١٩٤٩ .

(٣٣) الوثيقة نفسها .

(٣٤) وزارة الخارجية ، الوثيقة السابقة .

(٣٥) صفوت ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

(٣٦) د.ك.و : وثائق البلاط الملكي ٣١١/٢٧٣٨ ، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية س/٣/١٧٠ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٩ .

(٣٧) د.ك.و : وثائق البلاط الملكي ٣١١/٢٧٣٧ ، كتاب المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية س/٣/٢٠ في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٠ .

(٣٨) Ozturk, Cunhur Baskan Larinin Murkiye Buyuk Millet Neciisindo Acis Nutulari, No. 19, Istanbul, 1969. S.415.

(٣٩) عمر كوركجي اوغلو ، « الرأي العام العربي وتركيا ، اتجاه الامتين نحو القضايا العامة » ، مجلة أوراق تركية معاصرة ، العدد الثاني ١٩٨٧ .

(٤٠) سيفي تاشان ، « السياسة التركية المعاصرة تجاه الشرق الأوسط » ، مجلة أوراق تركية معاصرة ، العدد الأول ١٩/١٧ ، ص ٢٦ .

(٤١) د.ك.و : وثائق البلاط الملكي ٣١١/١٧٣٧ ، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية ت/٢/١٦٦ في ٧ نيسان ١٩٤٩ .

(٤٢) وزارة الخارجية : ع/٦٠/١٣/٥٥٣٤ في ٣ نيسان ١٩٤٩ .

(٤٣) د.ك.و : وثائق البلاط الملكي ٣١١/٢٧٣٧ ، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية ت/١/٥ في ٢٠ نيسان ١٩٤٩ .

(٤٤) رؤوف سعد أبو جابر ، « العلاقات الاقتصادية العربية التركية في القرن العشرين » ، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية ، مكتب ارتباط جامعة اليرموك - الأردن ، ٢٥-٢٨ نيسان ١٩٨٥ ، ص ٧ .

(٤٥) د.ك.و : وثائق البلاط الملكي ٣١١/٢٧٣٧ ، كتاب المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية ت/٢/١٣٩ ، في ٢٤ آذار ١٩٤٩ .

(٤٦) ريتشارد ف. غريمت ، الن ليبسون ، تركيا ، صعوبات وآفاق ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ترجمة ، مؤسسة الأبحاث العربية ، سلسلة دراسات استراتيجية - ١٢ ، ص ٦٣ .

(٤٧) صفوت ، المصدر السابق ، ص ٩٤ .

(٤٨) أحمد عبد القادر الجمال ، من مشكلات الشرق الأوسط ، (القاهرة ، مكتبة الانجلو - مصرية، ١٩٥٥ ، ص ٤٩٤ .

(٤٩) Turkaya Ataov, " The Palestine Question and Turkey " , In Turk - Arap I Liskileri Geomiste, Bugun Ve Gelecekte, Uluslararasr Konfernasi Bildivileri, Hacettepe Universities, Turkey Ve Orta Dogu Arastima Enstitusu, 18-22 Hazirau 1979, Ankara, PP.209-211.

(٥٠) بيرج بيربر وكلر ، تركيا في أزمة ، من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١١٤ .

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق الأجنبية :

1 - F.O. 371/52408, 15 March 1946.

2 - F.O. 371/52400. 25 March 1946.

3 - F.O. 371/61775, 22 April 1947.

4 - F.O. 371/61773, 25 April 1947.

5 - United Unations Yearbook, 1947 - 1948, N.Y, 1948.

ثانياً : الوثائق العربية :

أ - وثائق وزارة الخارجية العراقية المحفوظة في أرشيف الوزارة :

١- ش/٨/٦٩٨/٧٤٨٥ - ١٩٣٨

٢- ش / ٩٦/٦٩٨/٧٤٨٥ - ١٩٣٩

٣- ١٣/٢٣٧/١٠٧٠/٤ - ١٩٤٨

٤- ٥٥٣٤/١٣/٦٠/٦٠/٤ - ١٩٤٩

٥- ٥٥٣٣/١٣/٦٠/٦٠/٤ - ١٩٤٩

ب - الوثائق المحفوظة في دار الكتب والوثائق - بغداد .

وثائق البلاط الملكي :

١- ٣١١/٩٠٦ - ١٩٣٧

٢- ٣١١/٧٢١ - ١٩٣٧

٣- ٣١١/٧٩١ - ١٩٣٧

٤- ٢٦//٦/ة - ١٩٣٨

٥- ٣١١/٢٧٣٧ - ١٩٤٨

٦- ٣١١/٢٧٣٧ - ١٩٤٩

ثالثاً : الكتب العربية والمترجمة :

١- بيير وكلو : بيرج : تركيا في أزمة ، من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ترجمة ، مركز البحوث والدراسات .

٢- الجمال ، أحمد عبد القادر : من مشكلات الشرق الأوسط ، القاهرة ، مكتبة الانجلو - مصرية، ١٩٥٥ .

٣- صايغ ، أنيس : يوميات هرتزل ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط٢ ، ١٩٧٣، ترجمة : هلال شعبان صايغ .

٤- غريمت ، ريتشارد . ف ، الن ليبسون : تركيا ، صعوبات وآفاق ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية - سلسلة دراسات استراتيجية ، ١٢ .

٥- قاسمية ، خيرية : النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ، بيروت ، مركز الأبحاث ، ١٩٧٣ .

٦- الكيالي ، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط٢ ، ١٩٧٣ .

٧- النتشة ، رفيق شاكر : السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين ، الاردن ، عمان ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٨٤ .

٨- النعيمي ، أحمد نوري : السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٥ .

٩- الصهيونية والعنصرية ، المجلد الثاني ، أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية ٨ - ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٦ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

رابعاً : البحوث العربية والمترجمة :

١- أبو جابر : رؤوف سعد : « العلاقات الاقتصادية العربية التركية في القرن العشرين » ، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية (الاردن - عمان ، مكتب ارتباط جامعة اليرموك ٢٥ - ٢٨ نيسان ١٩٨٥ .

٢- اوغلو ، عمر كوركجي : « الرأي العام العربي وتركيا ، اتجاه الأمتين نحو القضايا العامة » ، مجلة أوراق تركية معاصرة ، العدد الثاني ، ١٩٨٧ ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل .

٣- تاشان ، سيفي : « السياسة التركية المعاصرة تجاه الشرق الأوسط » ، مجلة أوراق تركية معاصرة ، العدد الأول ١٩٨٧ ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل .

٤- صفوت ، نجدة فتحي : « موقف تركيا من قضية فلسطين » ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٥ ، ١٩٨٢ .

٥- شاكماك ، سيم : « موقع تركيا في الحلف الأطلسي ، وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي» ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٥ ، ١٩٨٢ .

٦- المنوفي ، كمال : « تركيا والصراع العربي الإسرائيلي » ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، العدد ٢٣ ، ١٩٧٧ .

خامساً : الكتب والبحوث الأجنبية :

1 - Hwiwit J.c, Diplomacy In Thje Near and Middle East, 1914 - 1965, Vall 11.

2 - Lewis. Geoffrey, Turkey, London , 1965.

3 - Soyal Ismail , 1937 Saadabad Pact, Studies on Turkish - Arab Releations, Istanbul 1988.

4 - Ozturk, Cunhw Bashan Iarinin Murkiye Buyuk Millet Necllsindo Acis Nutulari, No. 19. Istanbul, 1969.

5 - Ataov Turkaya, " The Palestine Question and Turkey", In Turk - Arap Iliski, Leri Geomiste, Bugun Ve Gelecekle, Uluslararasr Konfernasi Bildivilert, Hacettepe Universsities Turkey Ve Orta Dogu Arastima Enstitusu, 18-22 Haziran 1979, Ankara.